

فقرأها ولسعها بيده وعلق الباب وأرغى الستة فلا يحل له نكاح ابنتها  
وعن ابن عباس وطاوس وعمر بن دينار أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقع بالجماع  
وحد من الذين سواهم دون من تبيخته وقت تزويج رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم زين بنت جحش الولد به بنت عمته أمه بنت  
عبد المطلب حين فارقها زيد بن حارثة وقال عز وجل لا يحل  
يكون على المؤمن حجج في الزواج أو عيالهم وإن تجعوا في موضع الزرع  
عطف على المحرمات أي وحرم عليكم الجمع بين الأختين فالمراد حرمة  
النكاح لأن التحريم في الآية يحتم النكاح وأما الجمع بينهما في ملك البهين  
فمن عثمان وعطفت الله عليهما أي أقالا أظلمها أي حرمتها الآية  
يعنيان هذه الآية وقوله أو ما ملكت أيمانكم فخرج عن التبرير  
وعثمان التحليل الأما قد سلف ولكن ما مضى مضمون بدل بل قوله  
إن الله كان عفوا رحيفا والمحضات العترة بفتح الصاد وعن  
طلحة بن مصرف أنه قرأ بكسر الصاد وهو ذوات الأزواج لأنهن  
أحصن فزوجهن بالتزويج فمن محضات ومحضات الأما ملكت  
أي ما نهم من اللاتي سببن ولهن أزواج في دار الكفر فمن حلال لغيره

المسلمية وإن كن محضات وفي معناه قلب الفرزوق  
وذات حليل أختها رماضا حلال لمن يبيحها الفرزوق  
كتاب الله عليكم مصادم لو كذا أي كتب الله عليكم كتابا وفرضه فرضا  
وهو تخيير ما حرم **فان قلت** علام عطف قوله  
داهر

واحل لكم **قلت** على الفعل المضارع نصب كتاب الله  
أي كتب الله عليكم تخيير ذلك وأحل لكم ما وراءكم وتدل عليه  
قرأة اليمين في كتب الله عليكم وأحل لكم وروى عن اليمان كتب الله عليكم  
على الجمع والرضع أي فراض الله عليكم ومن تزاد أحل لكم على النساء  
للفعل فقد عطفه على حرمت أن يتنقوا بأموالكم مفعول له بمعنى  
بين لكم ما يحل ما يحرم أراد أن يكون ابتداء وكم بأموالكم اللاتي جعل الله  
لكم قياما في حال كونكم محضين غير مسانحين لئلا تنضيحوا أموالكم  
وتفقروا أنفسكم فيها لا يحل لكم تفقروا ودياركم بدينكم ولا مفسدة  
أعظم مما يجمع من الخسران والاحصان العفة وتخصيص النفس  
من الوقوع في الحرام والأموال المهرور يخرج في المنكاح **فان**  
**قلت** ابن مفعول تنقوا **قلت** يجوز أن يكون مقتربا  
وهو النساء والأحرار لا يقدر وكانه قيل أن يخرجوا أموالكم في حق  
أن يكون أن يتنقوا بلامان وراءكم والمسماح الزاوي من السفر وهو  
صب المني وكان الفا جري يقول للفا جري ساجن من ذين من الكفر  
فما استنعتهم به منهن فما استنعتهم به من المناجات من جماع أن خلق  
صحيحة أو عطف عليهن فأقرهن أجورهن عليه فاسقط الراجح أنها لأنه  
لا يلبس كقوله إن ذلك لمن عزم الأمور وبسقاط منه ويجوز أن يكون  
ما في معنى النساء ومن للتبويض أو للبيان ويرجم الضرع على اللفظ  
في به وعلى المعنى في فاقرهن أجورهن مهورهن لأن المهر غالب على البضع